

السياسة.. بين تجارة الموت وتوظيف المأساة!

ما بين دموع باسندوة في مجلس النواب وبين عنترياته مسافة بحجم المسافة بين الحرية والاستعباد، وهويدرك بحكم الانتماء الابدولوجي إلى الحركة القومية أن الحرية قيمتها في قدرتها على صناعة الامجاد وخدمة الشعوب وترجمة تطلعاتها وأن الارتهان صفار يفت في عضد المروءة، وفقدان للقيمة والمعنى، وهو ليس أكثر من تشظٍ للذات وتجزأة للفكرة وهوان للهوية والانتماء.. وما أشد مضاضة المرء حين تصادر حرّيته وتقيّد حركاته وتفرض عليه خطباته وأقواله..



عبدالرحمن مراد

وعيه الثوري التقدمي وبحكم ثقافته، ويبدو أن الانتهازية التي قال بها عنه نجيب قحطان الشعبي تنازع ذلك الوعي التقدمي فيه، ولا قيمة عنده للعمر والخاتمة الحسنة.. «ومن يعيش ثمانين حولاً - لا أبا لك- يسام».

ما الذي يريده رئيس حكومة الوفاق من تدمير الوفاق الوطني، وما هي الغاية الوطنية من مبادعة الهوية بين فرقاء العمل السياسي.. ألم يكن من الحكمة محاولة ردم الهوية التي اتسع خرقها طوال عام من الزمان بدلا من سعيه إلى توسيعها، فالجماهير لم تعد قادرة على تقبل مزيد من الاختناقات، والمناخات التي صنعتها الاشكاليات الاجتماعية والسياسية والثقافية للصراع بحاجة إلى قراء نقدية واعية حتى تتمكن من السيطرة على مفردات المستقبل بدلا من تكرار الخطأ والهدم، فالانتقال قضية ذات قيمة علمية وفكرية، وتحقيقه لا يكون إلا بمنهجية علمية، ولن تكون الفوضى والارتجالية والتشظي في المواقف إلا معولا لهدم النسيج الوطني وفاقد الفريضة في البناء والنماء وبدلا من هدر الفرص في تحميل الآخر مغبات العجز والفشل في التعامل مع تجليات الواقع ومعطياته واشكالاته..

يتوجب على الحكومة الشروع في رسم الاستراتيجيات واقتراح الحلول والمعالجات لجل اختلالات الوفاق ونواته التي تركها غبار الأزمة.. لكن مثل ذلك التوجه لا معنى له عند حكومة الوفاق وعند احد مكونات ذلك الوفاق الذي تجلت أولياته هي هيكلية الجيش وابعاد رئيس المؤتمر ونفيه من البلاد، مستخدمة في الوصول إلى ذلك القران والرموز والاحياءات وتاويل الفعل السياسي وصناعة الأحداث.. ولعل نصر طه مصطفى قد استفد كل خيرته التي اكتنزها طوال سنين من عمله الإعلامي فيما تنشره «أخبار اليوم» بشأن تلك الغاية ذاتها في صدر صفحاتها الأولى على مدى أسبوع من الزمان.. في اعتقادنا أن الوطن في حاجة إلى مشروع وطني نهضوي وفق أسس ومنطلقات علمية، أما مشاريع الإقصاء والإبعاد فقد سئمتها بعد أن جربها عقودا من الزمن فكان الفجور هو نقيضها المحورية الأخيرة.. ولعلنا بحاجة إلى دموع أخرى لباسندوة حتى نغسل ما علق في نفوسنا من أدراجه وأدران اللحظة التي نعيش ولم يتقن صنعاتها.

لعل باسندوة لم يدرك بعد أن الجماهير اليمنية «التي غلبت دموعه في مجلس النواب ما علق بذاكرتها وجوانحها من ران» قادرة على التمييز بين لغة المثقف القومي التحرري الاشتراكي التوافقي اليهودي وبين لغة الانتهازية تاجر الموت وموظف المأساة بغطرسته ونايبة كلماته وعنترياته العارمة بروح الشقاق والتفرد وبوعي الغنيمة والصرعاء.

وإذا كان نظام الزعيم علي عبدالله صالح- رئيس المؤتمر الشعبي العام وفق منطق خطاب باسندوة عشية الذكرى الأولى لجمعة ١٨ مارس- يتحمل المسؤولية الأخلاقية الكاملة عن تلك المأساة قبل أن يشير القضي إلى الجناة أو يباشر في جمع الاستدلالات والشروع في المحاكمة، فما هي المسؤولية الأخلاقية

لحكومة باسندوة تجاه ما حدث في دوفس وتجاه الأسرى في أيدي القاعدة، والماسي الإنسانية في أبين.. نحن لا نرى إلا توظيفاً مركزاً وبتقنية عالية الجودة لبري أمة الكرامة دون أن تثير القضايا الأخرى والمآسي الأخرى مشاعر أحد وكان دم شباب في النهضة، وحي الحصبة، وبنك الدم، ودم جنود الصمغ، وأرجب، وفرضة نهم، ودوفس ودمعة الناس في كتاف إنسانية لها ولا مسئولية أخلاقية لحكومة تجاهها..

فألدم والاعراض حرام وهي ليست مباحة لبعض القبائل ولا لمليشيات الإصلاح والقاعدة، ومحرم على المؤسسة العسكرية التي من مهامها حفظ الأمن والاستقرار وتأمين السكينة.. كيف أصبح دماؤهم جائزة لأولئك ونصاير قحهم حتى في الدفاع عن أنفسهم؟! إن اليقين الذي يملأ نفوسنا ووجداننا يرى أن حرمة الدم صيغة تواقية وليس هناك - شرئعياً وأيدولوجياً - من يتعامل معها بروح انتقائية، وقد كان من المقترض الخروج من مرعبات المناكفات والتأسيس للقيم الانتقالية بروح التوافق والعمل على كشف الحقائق، وتحقيق قيم الحق والعدل بدلاً عن الروح الانتهازية التي ترمي التهم جزافاً وبصورة انتقائية لا تهدف إلى الخير والحق والعدل بقدر نشدانها الغايات والمقاصد السياسية في السلطة والثروة.. وبوادر مثل ذلك في الصفقات المشبوهة التي تتناول تفاصيلها الصحف.

ما كان متوقفاً من حكومة الوفاق أن تتفتح ملف الانتهاكات وسفك الدم بصورة الكلية لإحقاق الحق وتحسيد روح العدل وأن تعمل على الحد من ظواهر الانتهاكات وسفك الدم في أبين وفي دماج، وفي كتاف، وفي عام، وفي البيضاء، وفي أرحب، وأن تقول كلمة الصدق في تجار الموت وفي أولئك الذين يوظفون المأساة لخدمة مقاصدهم السياسية.

كنا نأمل التأسيس لعد أفضل يقول للمحسن أحسنت وللمسيئ أسأت وفق

وزير الإعلام - الأسبق - الأستاذ حسين العواضي كان أصدر ذات مرة أكثر من مائة قرار ولكنها لم تنفذ ليس من وضع شركة أو وفاق وشركاء ولكن من عدم واقعية القرارات أو انعدام واقعتها، وفقدان الواقعية هو بمثابة الإعدام لقرار.
فنجاح أو صواب قرار أو العكس لا يقاس من صدور قرار أو إصداره وإنما من امكانية وواقعية تطبيقه، ولذلك فبين عوامل النجاح ومرتكبات الصواب أن تكون القرارات واقعية وتراعي الواقع.



مطهر الاشموري

المشترك والسعي لتقويض المبادرة الخليجية

< دعوني أستشهد برؤى طرفي الشراكة كاصطفاف في التعامل مع مثل هذا التباين أو التقاطع..

لقد تابعت في فضائية «السعيدة» بأن المؤتمر الشعبي قدم مقترحا بتشكيل لجنة مشتركة لتدارس أو دراسة قرارات الوزراء قبل إصدارها والموافقة أو عدمها عليها.

ربما مثل هذا المقترح يقدم حقيقة أن المؤتمر وحلفاه كطرف ليس الراغب أو المندفع تصديداً خلافاً أو صراعياً مع الآخر، وذلك لم يكن الهدف ولا المستهدف من اقتراح المؤتمر.

إنني لا أوافق من اقترح ولا أتفق مع هكذا مقترح ويغنيا مازق للجنة العسكرية ومداهنتها عن المزيد من مآزق التلجين، وإذا بات المطلوب لجنا لتوافق على كل خطوة أو قرار لوزير فاستبدلوا الوزراء والمحائب الوزارية بلجان وتلجين وإذا أردت إفضال عمل لجنته أو وزير لجنته.

< في ذات الفضائية «السعيدة» وذات الموضوع المطروح وزمنه مثل الزميل العزيز الجبوب والمحبوب الأستاذ حسن عبدالوارث رئيس تحرير «الوحدة» الرأي الآخر أو الطرف والطرح الآخر.

ملخص أهم ما طرحه أن صحيفة «الثورة» لم تعد تصدر من هيئة التحرير الشرعية وإنما يقوم نافذون ومتنفذون بإصدارها والمؤتمر من وجهة نظره هو من يمارس ويضع العراقيل أمام حكومة الوفاق لإفشالها، والحل في رد فعله هو ترك المؤتمر يحكم منفرداً وفي الربط بالشباب في طرحة تأكيد الرهان على الحسم الثوري.

الزميل حسن عبدالوارث صديق بمستوى الأخ بالنسبة لي وأزعم معرفته بمستوى الذات وبالتالي فهو ليس ناطقاً باسم طرف أو بغاوي في ما مع طرف ولكنه يجسد ويعكس بتلقائية ما هو اختزال لتعاطي وبيئة طرف في التعامل مع المبادرة الخليجية كتطبيق ومع الوفاق كشراكة وحكومة.

المشروعية لم تعد للرئيس علي عبدالله صالح وما ظلت «الجزيرة» تردده له من أحد خطاباته وهو يقول للآخرين فانهم القطار، ولكنها لم تعد كذلك للشرعية الثورية أو الحسم الثوري.

الشرعية الثورية إما إبداهات وأساسات وأساسيات الوفاق الواضح أو للمبادرة الخليجية كمرجعية معرزة بالقرار الدولي.

تغيير خط صحيفة ك«الجمهورية» ومشروعيته بقدر ما يجسد التوافق والوفاق ويلتزم جوهر ومضمون وأهداف المبادرة الخليجية وأي تجاوز للمشروعية لا يصح هو والمشروعية.

الرئيس رحل وفقاً للمبادرة الخليجية والتزاماً من طرف بها وإذا الممارس هو الرحيل أو ترحيل الطرف السياسي الشريك المؤتمر فذلك فكر وثقافة استهداف وإقصاء ستتواصل تحت مسميات ومشروعات لا وجود لها في المبادرة الخليجية والقرار الدولي ولا في الوفاق وشراكة الوفاق كفهم أو مفاهيم.

< منذ وقت مبكر ومكونات وأدوات اصطفاف ما تسمى الثورة تؤكد تشبث الزعيم علي عبدالله صالح بالحكم ويقابل ذلك تطرف الاصطفاف المقابل بإكمال الفترة الدستورية.. كنت أؤكد أن الرئيس راحل والأكثر قناعة واقتناعاً بالرحيل.

لقد كنت مع الرحيل ولكن من خلال الحل السياسي «التوافقي الديمقراطي» وليس من خلال الحسم الثوري، وموقف كوعي أو فلسفة أو من حصيلة الحسم.

أكثر من مائة قرار لوزير لم تنفذ في ظل حكومة طرف واحد «المؤتمر» فماذا لو مثل هذا يحدث في هذه الفترة والمنعطف وفي ظل الوفاق؟

هل الشراكة التي تم الوصول إليها من خلال المبادرة الخليجية هي شراكة من أجل الوفاق أم وفاق من أجل الشراكة؟ إنها شراكة من حتمية الوفاق أو حتمية وفاق بالشراكة وذلك ما تعيه كل أطراف الشراكة ولكن لا يفي مجرد الوعي إلا بقدر ما يجسد في أفعال وتفعيل الشراكة بمثل كل أطراف الشراكة وبمصادقية من كل الأطراف..

< إذا اليمن كانت الساحة المباشرة لما عرف بصراع القومية والرجعية، وإذا اليمن مثلت أحد خطوط التماس للصراع الأممي الإمبريالي وهي البلد العربي الوحيد الذي طالته أو وصلته الشوعية كنظام.. فاليمن أيضاً كانت ثقلاً نوعياً في تطوير التفويض والثورية المؤسمة في أفغانستان ضد الإلحاد كحروب جهاد.. ولهذا فاليمن من متغيرات الصراعات الداخلية بعد الوحدة كأنما كانت لسنوات تعيش إرهابات حدث مثل محطة الثورات السلمية قبل تونس أو مصر أو غيرها، ولكن محطة أو حدث مثل «خليجي ٢٠» يقدم لنا ملامح ومؤشرات لما يعمل في اليمن مقارنة بالبلدان الأخرى في إطار ما نشره موقع «ويكيلكس» الشهير فيما يتصل بالثورات السلمية قبل محطاتها أو خلالها مثلاً فإنه لم نقرأ أو نسمع عن ترتيبات ثورة أو هبة شعبية مبكراً كما في حالة اليمن والترتيبات تدرس وتمارس منذ ٢٠٠٨م.

إذا نحن نختلف حول توصيف ما جرى في اليمن إن كان أزمة أو ثورة فإنه لا يعترف فيما جرى في حالة كالبحرين حتى يكونه «أزمة».

الثورات السلمية كمحطة هي التثوير والدعم والإسناد بأقوى حملات سياسية إعلامية من الأرضية الخرجية وهي مدى الشعبية والنجاح في حشد وتجييش الشعب كأرضية داخلية والمطلوب لذلك الضغط على الأنظمة حتى لا تمارس قمع أو منع الاحتشاد والتجييش الشعبي ومثل ذلك ما تجاوزه وبشكل واضح النظام في اليمن وهو من المأخذ على النظام في سوريا. الثورة السلمية إذا وصلت إلى غالبية شعبية كاسحة فالحسم الثوري يصبح حقاً لها في الواقع واستحقاقاً من الواقع بغض النظر عن التداخل أو التأثير من الأرضية الخرجية ومعيار الشعبية ظل يتابع ويقاس بتقدير قريب الدقة وتلقائي في اليمن بما لا يستطاع في سوريا من اختلاف موقف كل نظام تجاه الاعتصامات أو المظاهرات السلمية.

ظل هذا الوضع والتموضع لأطراف الخلاف أو الصراع في اليمن بما فيها النظام كطرف فالثورة السلمية حسب حقيقة ما كسبته من شعبية ربطاً بما قدمته أو لم تقدمه كبديل تستطيع النجاح إلى سقف الحسم الثوري كما لمحت أو بسقف الحل السياسي الذي يفرضه الواقع والاصطفاف الشعبي..

فسقف نجاح ما تسمى الثورة السلمية في اليمن هو الحل السياسي التوافقي والديمقراطي والذي انبثق منه مصطلح الوفاق وشراكة الوفاق. بدايات هذا الوفاق جلية وواضحة حين إسقاطه على وسائل و منابر الإعلام حيث قبل النظام بالرحيل وسارت الخطى متسارعة وتسبق انجاز الأهم في عمل اللجنة العسكرية لانتخابات ٢١ الشهر الماضي، وبالتالي فجانبا المؤتمر أقلع عن خطاب استهداف وإقصاء الآخر في وسائل الإعلام الرسمي أو الحكومي فيما التكتل الآخر أو الأطراف الموقعة على المبادرة والشراكة في الوفاق بداهة وجوهر ما تلزمها المبادرة هو التخلي عن خطاب الحسم الثوري الإقصائي وعن أفعاله وتفعيله، ولكن هذا الخطاب ظل حاضراً بشكل يحس ويلمس فيما تسمى ثورات المؤسسات هي من أفعال وتفعيل هذا الحسم.

متراكم الصراعات والتجارب مع الحلول السياسية بقدر تجاوب الحكام والأنظمة كما الحالة اليمنية في مثل هذه المحطة والثورات لأن ذلك هو الأفضلية للواقع والشعوب..

ما حدث في حالة اليمن ليس مجرد الشراكة أو التوافق والوفاق داخليا ولكن في إطار التحام وشراكة اقليمية ودولية، وبالتالي لا يجوز لا للنظام أو المؤتمر أن يوقع كطرف ومن ثم ينقلب في الخطاب أو الأفعال والتفعيل ويمارس حسما من طرفه كالحسم العسكري أو الواقعي كما لا يجوز لأطراف أن توقع على مبادرة واتفاق الحل السياسي وتمارس في الخطاب والأفعال أي قدر من «الحسم الثوري».

لست مع تلجين لوزارات أو تقييد وتلجيم للوزراء، ولست مع أي قرارات أو خطوات تفعيل للصراع وتصعيد للصراع ولا مع تخريجات تبرير أو اضعاف أية مشروعية لمثل ذلك وعلينا أن نعي ونسلم ببديهية أن اليمن تجاوزت المشروعية الثورية والحسم الثوري واقعا وواقعيًا من وضع الاصطفاف الشعبي ثم تجاوزتها صراعياً وسياسياً بالتوقيع على المبادرة الخليجية المعرزة بقرار دولي.

المبادرة الخليجية والقرار الدولي تصدم وتصادم في الواقع مع من يمارس تفعيل الشرعية الثورية والحسم الثوري ومن قبل الأطراف الموقعة على المبادرة والشراكة في الوفاق، حتى وإن جاءت من وضع التلقائية والاجتهاد حالات بسيطة وغير مؤثرة من طرف المؤتمر الشعبي وتفعيل منفرداً أفراد لا تصل إلى أفعال وإقتناع واستهداف للآخر أو محاولة لإقصائه..

إذا ثورة سبتمبر سارت أو اندفعت للارتباط بثقل المد القومي في مواجهة الرجعية، وثورة أكتوبر إلى خيار الارتباط بالمد الأممي لمواجهة الرجعية والامبريالية معا وتوحيد العالم أمياً فالشطح والشطط الثوري من مد الغرب ومنذ حروب المناطق الوسطى والثورة الإيرانية وصل ذروته في هذه المحطة والثوريون الجدد والذين جددوا أو غيروا وجههم القديمة هم أكثر شططا وشطحا وإذا الحل السياسي لا يشعب هذا الشطط والشطح الثوري يعيدون الممارسة أو التكريس للشطط والشطح وكان الربط بالمبادرة الخليجية والحل السياسي مجرد قدرة سوقية وتعديلات في احترافية التسوق والتسويق..

منذ صدور تشريع تحديد مدة الرئاسة بفترتين متواليتين كنا نطرح بديل علي عبدالله صالح ومدى أو عدم وجوده وظل يلتقي برد التهكم والسخرية القامع والقمع بطريقة إلا يوجد في اليمن غير علي عبدالله صالح للحكم أو ليحكم في اليمن؟

المسألة غير ذلك يا صاحب، لكن حين تفعيل خيار الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة فالأحزاب السياسية بمطابقتها وقدراتها وأدواتها السياسية والإعلامية تؤهل وتقدم هذا البديل للشعب وأية ثورة سلمية تريد الانتصار بالحسم الثوري لا يمكنها ذلك بدون بديل تقدمه ويلتف حوله الشعب ليناصره وينصره.

إنذا المستهدف المؤتمر الشعبي والهدف إقصاؤه من خلال ما يحدث فإننا قد نسال عن البديل بكفاءة القائم والقادم كصرعات وأوضاع.. فهل من مجيب أو إجابة غير سخرية القمع والتهكم القامع؟

كل هذا وغيره يعيه وتفهمه في تفعيل الواقع والوقائع صراعياً ولكننا أكثر ثقة وتفاؤلاً من سياق الأحداث في وقعها والوعي بها وتتطور نوعي في فهم ووعي الواقع!

إذا الهدف إقصاء المؤتمر فأين ومن البديل؟

ما علاقة الولايات المتحدة بالربيع العربي..؟!!

تدعم «ديمقراطية» واشنطن المتورطة في دعم الحكومات والجماعات المتصارعة في أفريقيا والشرق الأوسط لقمع الاحتجاجات الشعبية غير الولايات المتحدة كانت السبابة في هذا المجال فقد قامت في ربيع عام ٢٠٠٩م باستيراد (٢٠٠) دبابة من طراز (آ-٧٢) من أوكرانيا، وذلك في إطار تسليح الجيش العراقي، وقد بلغت قيمة الصفقة (٤,٢) مليار دولار، وهذه النسبة تتوق نسبة تصدير الأسلحة إلى باكستان، وهذه الدبابات تم «بيعها» أيضاً لجنوب السودان لتأجيج الصراع بين الشمال والجنوب..

إذاً.. إجراءات الاستفادة من سياسة ازدواجية المعايير كانت أهم من المبادئ الأخلاقية الغربية مما ولد حالة من الفوضى في المنطقة وبواسطة وكلاء غير معلنين، وهذا يؤكد للمرة الألف مدى ضعف مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان والسلام العالمي، والتي من المفترض على واشنطن حمايتها.

المعادلة نفسها، فالدول الغربية التي تدعي وقوفها إلى جانب الشعوب المضطهدة في نضالها، هي نفس الدول التي وقعت في صف الحكومات والأنظمة التي تصفها اليوم بالحكومات الفاسدة والأنظمة الدكتاتورية مع أن المدعي والمدعى عليه يعرف كيف ومن جاء بتلك الأنظمة كما أن تلك الدول هي من تقوم اليوم من خلال خيراتها وبعثاتها بمواسمية بادارة للعبة السياسية على المستوى الدولي فيما تعمل الأجهزة والمؤسسات الإعلامية ومختلف وسائل التواصل والاتصال على رسم وتقديم الصورة التي حددها «المخرج» لمن يقومون بإشعال الحرب وتحريك الدمي سواء في الأوساط السياسية أو داخل الساحات وعلى المسرح الدولي، وتحت مظلة الولايات المتحدة التي تقوم بالشراكة مع بريطانيا وفرنسا بتزويد المناطق الساخنة بالذخائر والأسلحة لقمع الثورات الشوارعية..

والدور نفسه تقوم به دول أخرى مثل بلجيكا وبلغاريا وتركيا وجمهورية التشيك.. مع أن تلك الدول وغيرها

المنظمة غير الحكومية خلال العام الماضي وهو التقرير الذي حددت فيه بشكل واضح وجلي الدوافع الحقيقية التي جعلت واشنطن تقوم بمحاولة إزاحة بعض الأنظمة الدكتاتورية في بعض الدول العربية والأفريقية، مع أنها- أي واشنطن- من زودت تلك الأنظمة بالأسلحة التي ساهمت في قمع ما يسمى بـ«الربيع العربي».. والمثير للدهشة كما جاء في التقرير أن بعض الدول الأوروبية بما فيها أعضاء حلف الناتو وأوكرانيا لم يبدوا رغبة شديدة في التخلص من العقيد القذافي أو الرئيس علي عبدالله صالح، ولكن مغريات الاستفادة من سياسة المعايير المزدوجة تفوقت في نهاية الأمر على الشعارات المعلنة لما يسمى بمبادئ الحرية والحضارة الغربية في ظل مقتضيات شروط إدارة الحروب الحديثة والتي تمتح فيها بشكل متسارع الحدود الفاصلة بين الحقيقة و«مصنوفة الواقع» فالملاحظ اليوم في ظل الحرب السياسية والإعلامية الشرسة التي تدير حلقاتها الأجهزة المتخصصة في الدوائر الغربية ضد حلفاء الأمم، يجد المرء نفسه أمام

د/عبدالرحمن هجوان

سؤال ربما نتفق أو نختلف معه حول علاقة واشنطن وحلفائها في المنظومة الغربية بالربيع العربي والدور المناط بتلك الدول ودوائرها الدبلوماسية وأجهزتها الاستخباراتية ومؤسساتها الإعلامية.. وكذلك الحال إن لم يكن أكثر تعقيداً بالنسبة للمهام المسندة للمؤسسات الحكومية والمنظمات الجماهيرية والأحزاب السياسية وغيرها من القوى والشخصيات الفاعلة في الدول التي يعصف بها اليوم «الربيع العربي» وربما تتغير صفته في المستقبل ليصبح «الربيع الغربي» إن صح التعبير..

ولكن يجب أن نحفظ بالود الذي بيننا بعيداً عن التباينات قبل ظهور المزيد من الحقائق التي لا يزال معظمها مرهوناً بالمستقبل.. دعونا نتأمل فيما أوردته منظمة العفو الدولية في أحد التقارير الذي نشرته

